



الجلسة ٥٠٩٦

الأربعاء، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠  
نيويورك

الرئيس: السيد بعلي . . . . . (الجزائر)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد كنوزين

إسبانيا . . . . . السيد يانييث - بارنويفو

ألمانيا . . . . . السيد تروتفن

أنغولا . . . . . السيد غسبار مارتنس

باكستان . . . . . السيد أكرم

البرازيل . . . . . السيد فالي

بنن . . . . . السيد أدوشي

رومانيا . . . . . السيد دومترو

شيلي . . . . . السيد أندريا

الصين . . . . . السيد جانغ يشان

فرنسا . . . . . السيد دلا سابلير

الفلبين . . . . . السيد مركادو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد هوليداي

## جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، ٢١-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤  
(S/2004/934)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، ٢١ -

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/934)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا لتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/934، التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، التي تمت في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

أود بادئ ذي بدء أن أعطي الكلمة للسيد جان - مارك دلا سابلير، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، ليقدم عرضا موجزا عن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):

تشرفت قبل بضعة أيام بإبلاغ مجلس الأمن عن البعثة التي قمنا بها إلى وسط أفريقيا. واليوم، في مستهل هذه الجلسة، سأدخل في صلب الموضوع وأتطرق إلى التوصيات التي قدمتها البعثة إلى المجلس. وسيجد الأعضاء هذه التوصيات في التقرير (S/2004/934)، من الفقرة ٤٧ فصاعدا.

أبدأ بقولي إن بعثة مجلس الأمن وصلت في وقت كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي تبدأن مرحلة جديدة ينبغي أن تفضي بنا إلى نهاية المرحلة الانتقالية - أي إجراء الانتخابات في العام المقبل. ومن المهم للغاية أن يتخذ المسؤولون في كلا البلدين الخطوات الضرورية لعدم عكس مسار المرحلة الانتقالية. وكلما اقتربنا من نهاية المرحلة الانتقالية، كلما أصبح الأمر أصعب بطبيعة الحال - ونحن نعلم هذا - وكلما تعين على أولئك المسؤولين أن يعملوا بشكل حاسم. ولكن من المهم أيضا أن يتلقى أبناء بوروندي والكونغو في هذه المرحلة الدعم من المجتمع الدولي، وهو دعم أساسي.

أما بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهناك سلطة تجمع معاً الأطراف الرئيسية في المجتمع الدولي التي تدعم البلد، وهي اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. ومن الضروري قطعاً أن تتمكن اللجان المشتركة التي قررت إنشاءها اللجنة الدولية والسلطات الكونغولية من البدء بعملها. وهذا هو الحال بالنسبة لإحداها؛ ولكن بالنسبة إلى الاثنتين الأخريين، فإننا نوصي بأن تبدأ عملهما قريباً جداً. ونعتقد أيضاً أن المجتمع الدولي، وبشأن هذه المسألة الهامة جداً المتمثلة في نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهموي، وهو ما سأعود إليه لاحقاً، يجب أن يساعد السلطات الكونغولية في بناء جيش موحد، وألوية موحدة. ونعتقد كذلك، بالنسبة إلى إجراء الانتخابات، أنه

وتقترح البعثة في استنتاجاتها وتوصياتها القيام على وجه السرعة بتنفيذ الالتزامات التي قُطعت ووضع الأولويات.

هذا باختصار موجز للتوصيات التي قدمتها البعثة. ونشير أيضا إلى قيام مجلس الأمن بمتابعة البعثة في الأسبوعين الماضيين، وهي متابعة جرى تنفيذها بسرعة في مجالات عديدة.

**الرئيس:** أشكر السفير دلا سابلير على بيانه.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيدة بوتو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

(تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أتقدم إليكم، نيابة عن وفد بلدي، بالتهنئة القلبية على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، وعلى الطريقة الفعالة التي تديرون بها أعمال المجلس.

ويشرف وفد بلدي أن يشارك في هذه الجلسة الهامة بشأن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا. ويسعد وفد بلدي أن يتخذ المجلس، للمرة الثانية الآن، المبادرة بالسفر إلى وسط أفريقيا. ونغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن تقديرنا للنوعية العالية للإسهامات التي قدمها جميع أعضاء المجلس في ظل قيادة السفير دلا سابلير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة. لقد تم إيفاد البعثة في الوقت المناسب، بعد أول مؤتمر قمة لرؤساء الدول في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في دار السلام بتاريخ ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي اختتم بالاعتماد الرسمي للإعلان بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وبالنسبة لدول المنطقة، يمثل اعتماد الإعلان أملا كبيرا في أن يتحقق الاستقرار والسلام والديمقراطية في المنطقة. بل الأكثر من ذلك، إن الإعلان يشدد على الإرادة السياسية لزعماء المنطقة لبدء عهد جديد من حسن الحوار

ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أيضا على بناء قوة شرطة موحدة.

وفي ما يتعلق ببيرووندي، أسترعي انتباهكم إلى الفقرة ٥٣ من تقريرنا، حيث نشير إلى ضرورة تقديم المساعدة المالية إلى بوروندي، التي ينبغي أن تتلقى تلك المساعدات بما يتوافق مع قدرتها على استيعابها.

وكما يعلم جميع زملائي، عاجلت البعثة مسألة الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعلاقات بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ووجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهموي، وأخطار التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد تناول مجلس الأمن هذه المسألة الأخيرة في البيان الرئاسي الذي أصدره أمس، لذلك لن أعود إليها مرة أخرى. وبخصوص هذه المسألة، اتبع المجلس ببساطة التوصيات التي أصدرتها البعثة. وثمة مشكلة يتعين علينا التصدي لها، وهو ما يتجلى بوضوح في بيان المجلس الصادر أمس.

وبالانتقال إلى بوروندي، أود أن أقول باختصار إن انطباعنا العام هو أن عملية السلام تسير على الطريق الصحيح، وإن روح المصالحة حاضرة بقوة، وإن مجلس الأمن اتخذ منذ رجوعنا مواقف من بنود عديدة بما يتفق مع مقترحات البعثة. فلقد جدد المجلس ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي وأعرب عن عزمه استعراض التدابير التي يمكن اتخاذها بالنسبة إلى قوات التحرير الوطنية ضد الذين يعرضون عملية السلام والمصالحة للخطر. وأخيرا، تمكن المجلس أيضا من التصدي لمجزرة غاتومبا. لذلك أعتقد أن المجلس اتبع بالتأكيد الطريق الذي أوصت به بعثتنا.

وفي الختام، أشير بإيجاز إلى الحالة في المنطقة. ففي العديد من المناسبات، ذكرت البعثة الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر البحيرات الكبرى، وهو حدث سياسي هام.

معالجة مشكلة أعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيا الانتراهومي، فإن رواندا ما زالت توجه التهديدات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يعرض بالتالي للخطر جميع الاتفاقات الثنائية التي وقعت بين رواندا وبلدي في نيويورك وأماكن أخرى، فضلا عن الاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف. ومن الواضح أن هذا يشكل محاولة متعمدة لإطالة أمد انعدام الأمن في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية عرقلة عملية الانتقال الجارية ومنع إجراء الانتخابات، وخاصة عن طريق الإسهام في بروز مليشيات وفصائل منشقة، الأمر الذي أدى إلى الأحداث التي وقعت في بوكافو أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وقبل بضعة أيام، وفورا بعد مؤتمر دار السلام المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وبالضبط حينما كان أعضاء مجلس الأمن يزورون المنطقة وحينما كان مؤتمر قمة الفرانكفونية منعقدا في واغادوغو، أصدر رئيس رواندا بول كاغامي، ازدرأ بمساعي السلام في البحيرات الكبرى، إعلان الحرب، بذريعة مطاردة ما تسمى بالقوى السلبية. وبعد ذلك اتخذ إجراء إعادة نشر القوات الرواندية في مواقع محددة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

ويلاحظ بلدي أن رئيس رواندا بول كاغامي أبدى استعدادا لتحمل المسؤولية عن ارتكاب أعمال عنادية ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهاكا لجميع الاتفاقات المبرمة ولبدأ حرمة الحدود، وفقا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي.

إننا نناشد أعضاء المجلس إظهار الإحساس الكبير بالمسؤولية وإدانة الموقف المتعطر وغير المسؤول للسيد بول كاغامي إزاء المجتمع الدولي، إذ أن تلك البيانات تم الإدلاء بها أمام مجلس الشيوخ الرواندي بالكاد بعد أسبوع من

المشاركة والتعاون بغية إعادة بناء تلك البلدان المتضررة بفترة طويلة من الحرب، وتطوير اقتصاداتها وضمان عودة نظام ديمقراطي تعددي في المنطقة، مما يضمن تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي من خلال إرساء الاستقرار السياسي.

وتفضي دراستنا لتقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا (S/2004/934) بوفدي إلى إبداء الملاحظات التالية. إن وفدي يلاحظ مع شعور بالارتياح وإحساس بالتشجيع أن أعضاء المجلس يسلمون بالتقدم المحرز في المنطقة منذ الزيارة الأخيرة للمجلس، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ولا سيما الجهود التي بذلتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إيفاد بعثة حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وخاصة إنشاء وتشغيل جميع المؤسسات الانتقالية، مثل البرلمان، وحكومة الوحدة الوطنية ودمج القيادة العليا للقوات المسلحة ودائرة الشرطة، فضلا عن المؤسسات الخمس الداعمة للديمقراطية والسلامة الإقليمية. وكل تلك المؤسسات مستعدة لبدء العمليات والتشاور بعضها مع بعض في تحضيراتها المتأنية لإجراء الانتخابات العامة الشفافة والحررة والديمقراطية المقرر إجراؤها العام المقبل. وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توطد ذلك الاتجاه الذي لا رجعة فيه بغية الخروج في النهاية من المستنقع الذي علقته به لكي تنضم إلى صفوف الدول الديمقراطية العصرية التي تشارك في تطوير الحضارة العالمية. وفي ذلك السياق، تم التأكيد لأعضاء المجلس من أعلى مستويات الدولة على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية مصممة على إجراء انتخابات حرة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

وللأسف، بالرغم من التقدم المحرز والمشاورات المكثفة التي جرت بين السلطات الرواندية والكونغولية بغية تهيئة مناخ من الثقة والتعاون والتفاهم يتم فيه التوصل بالوسائل السلمية إلى تسوية أي نزاع محتمل قد ينشأ لدى

وتتطلع كل مناطق البلد، بما فيها على نحو خاص مناطقه الشرقية - مقاطعات كيفو ومانيمبا وأورينتال - إلى أن تعيش في سلام وأمن ضمن حدودها. وجميع الغارات التي تشنها قوات أجنبية، بما فيها قوات رواندا، ستتطلب أن تنفذ حكومة الوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل صارم المادة ٥١ من الميثاق، التي تنص على أنه ليس هناك في الميثاق ما ينتقص الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بشكل فردي أو جماعي إذا وقع هجوم على دولة عضو في الأمم المتحدة إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

وبينما تؤيد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2004/45) الذي صدر أمس، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فإن الحكومة تعزم أن تعزز تدابيرها العسكرية على طول الحدود البوروندية بغية حماية السكان المدنيين، لأن المعلومات الواردة من كيفو تفيد بوقوع أعمال عنف ومعاملة لاإنسانية ومهينة ومذابح استهدفت عدة آلاف من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال المفقولين من أسرهم، الذين تعرضوا لأعمال وحشية على أيدي الجنود الروانديين. وهؤلاء الجنود معروفون بقسوتهم الأسطورية وبممارسة سياسة الأرض المحروقة، إذ يدمرون كل ما يجدونه في القرى ويسببون على نطاق واسع وتشريد السكان، الذين يسعون إلى الفرار من تلك الأعمال الوحشية والمذابح. كما أن الموظفين الإنسانيين على أرض الواقع دقوا ناقوس الخطر حيال حقيقة أن حالات التشريد تلك ستترتب عليها عواقب وخيمة.

وبناء على ذلك التحليل، فإن وفدي يناشد جميع البلدان المحبة للسلام والعدالة أن تقدم دعمها الثابت للمساعي التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنيابة عن المجتمع الدولي بهدف كفالة السلام والأمن وإرساء الديمقراطية في جمهورية الكونغو

التوقيع على إعلان دار السلام، وهو الإعلان الذي نعتبر انه يحظى بأهمية تاريخية لكفالة السلام في وسط أفريقيا. وفي ذلك السياق، فإنني أشدد على أن جميع الحكومات في منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها حكومة رواندا، التزمت بإبرام اتفاقات عدم اعتداء وبتعزيز إنشاء آلية إقليمية من أجل إقامة منطقة للسلام الدائم.

إن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة السيد جوزيف كابيلا، خاطب الأمة بغية إبلاغ الشعب الكونغولي بشأن الأعمال العدائية المتكررة التي عانى منها بلدنا على أيدي القوات المسلحة الرواندية تحت قيادة السيد بول كاغامي. ووصف الرئيس كابيلا، في خطابه، المراحل المتعاقبة للحرب التي شنتها رواندا على بلدي منذ عام ١٩٨٨ تحت ذريعة زائفة هي مطاردة مقاتلي القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيا الانتراهموي على أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودل رئيس الجمهورية على حسن نية السلطات الكونغولية منذ عام ١٩٩٩، إذ تعاونت هذه السلطات بشكل وثيق مع السلطات الرواندية والمجتمع الدولي بغية استئصال تلك العناصر من الأرض الكونغولية، وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمركز اللاجئين، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة للجوانب الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩. كما أنه إجراء استند إلى اتفاق بريتوريا المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والاتفاق الثلاثي الذي وقعت عليه رواندا وأوغندا في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤. وبعبارة أخرى، فإن المجموعة القانونية بأسرها قد جرى حشدها وفقا لقواعد القانون الدولي بغية تحقيق تسوية سلمية للأزمة التي سببها وجود عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيا الانتراهموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في شراكة قوية مع الأمم المتحدة قد أثمر ويمكن أن يصبح نموذجا للتعاون.

أوغندا لديها مصلحة كبيرة في استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية وترى أن ذلك البلد يحتاج، من أجل تحقيق سلام دائم، إلى حكومة مركزية قوية تبسط سلطتها على أراضي البلد بأسرها. وبوجود تلك السلطة القوية يمكن التحكم في أمور من قبيل الاستغلال غير القانوني للمزعمون لموارد البلد الطبيعية.

وتعتقد أوغندا حاليا أنه يمكن التصدي لأي تهديد تتعرض له البلدان المجاورة من قوى سلبية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الآليات الثلاثية الحالية وأيضا من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية، مع اشتراك الاتحاد الأفريقي حينما يكون ذلك ضروريا. وتلك الطريقة يمكن كفالة سيادة دول المنطقة.

وأود أن أركز على نقطة أثارها رئيس جمهوريتي فيما يتعلق بالانخراط الأكبر من جانب الأطراف الإقليمية، من قبيل الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، في عملية السلام الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبلدي مستعد لأن يؤدي أي دور قد يراه المجتمع الدولي ضروريا.

وفيما يتعلق بمسألة الجماعات المسلحة في إيتوري، التي ظلت خارج العملية الانتقالية، من الأهمية بمكان أن تدمج في الحكومة الانتقالية. وقد سبق لرئيس جمهوريتي أن أبلغ المجلس عن التفاهم الذي تم التوصل إليه مع الرئيس كاييلا بشأن هذه المسألة. وأوغندا ترفض الإفلات من العقاب ولا تسمح به. ولكن ينبغي هنا توخي الحذر، وإلا فستؤدي الملاحقة النشطة لهذه الجماعات إلى أن تجبرها على العمل في الخفاء وإعاقة عملية الاندماج. ولا تسقط الجريمة بالتقادم ويمكن دائما مواجهة المتورطين فيها فيما بعد

الديمقراطية. وتلك الجهود تدعمها بشكل قوي الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تسعى لتحقيق الهدف الوحيد الجدير بالثناء المتمثل في إرساء سيادة القانون والقيم الجمهورية للمساواة والعدالة والسلام في البلد. ووفدي على استعداد للتعاون بشكل وثيق مع مجلس الأمن بغية بلوغ تلك الأهداف.

**الرئيس:** أشكر ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل أوغندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بوتاغيرا (أوغندا)** (تكلم بالانكليزية): المرء يصدق ما يراه. وقد زار أعضاء وفد مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا المنطقة. ورأوا مباشرة ماذا كان يحدث فيما يتعلق بالحالة الأمنية في المنطقة. وقد عادوا مقتنعين بأن المنطقة قد فعلت الكثير لتعزيز السلام والأمن. وتفاؤلهم في محله. وأهنئ السفير جان مارك دلا سابليير، رئيس البعثة، وجميع أعضاء الوفد على جهودهم لإيجاد روابط عمل وثيقة مع زعماء بلدان المنطقة.

وقد تولت بلدان المنطقة ملكية العمل من أجل إشاعة الاستقرار في المنطقة، والدليل على ذلك ما يحدث في بوروندي. ومن خلال الآليات الثنائية والثلاثية الأطراف، تعالج بلدان المنطقة قضايا الأمن والسلام والتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، لا أن يرصد عن كثب تنفيذ تلك الاتفاقات وأن يتابع عن كثب أدوار وأنشطة دول المنطقة فحسب، مثلما أوصى التقرير (S/2004/934)، ولكن أن يقدم المساعدة أيضا حيثما تكون مطلوبة، وأن ينخرط بنشاط. ومثلما قال فخامة الرئيس ياورى كاغوتا موسفيني، رئيس جمهورية أوغندا، للوفد، فإن الانخراط الشديد من جانب دول المنطقة في شؤون المنطقة

يكمل تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/2004/902) الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بصدق ووضوح التقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي والمنطقة دون الإقليمية والتحديات التي تواجهها عملية السلام هناك.

ونود أن نعالج أهم الجوانب، لا حتى نهاية الفترة الانتقالية في بوروندي فحسب، ولكن أيضا في الفترة التي تلي ذلك. أولا، يجب أن يتواصل الحوار فيما بين البورونديين لكي يتسنى التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن القضايا السياسية، وخاصة تقاسم السلطة وسنّ قوانين تحكم فترة ما بعد الانتقال. لأن بوروندي تحتاج إلى السلام لا قبل نهاية الانتقال فحسب ولكن بعده أيضا.

وقد كان أعضاء المجلس على حق حينما سألوا محاورهم البورونديين أثناء زيارتهم عما إذا كانت الاستعدادات السياسية الجارية بادرة خير على الاستقرار الحقيقي والسلام الدائم بعد الانتخابات. ولنكرر مرة أخرى: كلما شددنا على السعي إلى توافق الآراء السياسي، ازدادت احتمالات التوصل إلى سلام دائم بعد الانتخابات.

ونهب بالمجتمع الدولي أن يشجع البورونديين على بناء بوروندي للجميع وبأيدي الجميع. ونهب به أيضا أن يشجع الزعماء المستقبليين في فترة ما بعد الانتقال على تبديد مخاوف المتشككين ببناء مناخ من الثقة ومنع ما أطلق عليه الأمين العام "بأن يحصل المنتصر على كل شيء" (S/2004/902، الفقرة ٦٢).

ثانيا، تستحق قضية قوات التحرير الوطنية أن يوليها المجلس اهتماما خاصا. ووفدي يسره ملاحظة أن البعثة سجلت مدى اهتمام السلطات البوروندية بسلوك زعماء الحركة المتمردة التي تنشر البغضاء والعنف والتي تحاول أن تحرف العملية الانتخابية عن مسارها. ولا تطلب سلطات بوروندي إلى المجلس أن يؤيد القرارات التي اتخذها رؤساء

إذا اقتضت الضرورة بعد أن يتم إنشاء وترسيخ أركان مؤسسات الحكومة.

أخيرا، أثار وفد المجلس قضية الحالة الإنسانية في شمال أوغندا. لقد بذلت حكومة أوغندا جهدا إضافيا بعرضها إجراء مباحثات مع المتمردين وإعلانها وقف إطلاق النار من جانب واحد في مناطق معينة بغية السماح لهم بالتجمع. ولم ترد زعامة المتمردين بعد، مع أن من مصلحتها أن تستجيب.

وبخلاف ذلك، أحرزت الحملة العسكرية نجاحا باهرا بإنقاذ أعداد كبيرة من الأطفال المختطفين وتسليم أعداد كبيرة من المتمردين لأنفسهم. وقد تم تدريب أكثر من ٧٠٠ متمرّد واستيعابهم في القوات المسلحة الأوغندية، كدليل على المصالحة. وعما قريب ستصبح أنشطة المتمردين في أوغندا في طيات التاريخ.

أختتم بياني، سيدي، بتهنئتك على توليكم رئاسة المجلس وأبلغكم أطيب تمنياتي.

**الرئيس:** أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد إنتيتوري** (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على الأسلوب الممتاز الذي تديرون به دفة أعمال مجلس الأمن. وأهنئ أيضا وفد الولايات المتحدة على رئاسته أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

يرحب وفد بلادي ببعثة المجلس الأخيرة إلى وسط أفريقيا، بقيادة السفير دلا سابلير، الزيارة الرابعة منذ عام ٢٠٠١. ويوضح التقرير قيد النظر (S/2004/934)، الذي

والبطالة عوامل خليقة بزعزعة الاستقرار وإعادة إشعال نيران التوتر الاجتماعي بعد الانتخابات، لأن الانتخابات كما لاحظت بعثة مجلس الأمن ليست غاية في حد ذاتها.

تلك هي الدعائم الرئيسية التي تشكل أساسا للتقيد بالجدول الزمني للانتخاب وبأنشطة نهاية الفترة الانتقالية، التي يمكن أن تبشر بمستقبل أكثر إشراقا لبوروندي. والقطار حتى الآن، وبعد آخر زيارة لمجلس الأمن، يتحرك في عناد صوب المحطة، كما تشهد بذلك نسبة تسجيل الناخبين المحتمل اشتراكهم في الاستفتاء وتبلغ ٨٠ في المائة، كما يشهد به بدء التسريح في ثلاثة مواقع. الموقع الأول لأفراد القوات المسلحة البوروندية المسرحين طوعا، والثاني للمسرحين طوعا من أفراد قوات الدفاع عن الديمقراطية وغيرها من الحركات المسلحة، والثالث للمسرحين من الجنود الأطفال. وفي الوقت ذاته، اعتمدت الجمعية الوطنية من فورها قوانين بشأن قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية الجديدة.

ونغتزم هذه الفرصة للإعراب عن ترحيبنا بالدور الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة في بوروندي وسوف تواصل القيام به في جميع جوانب عملية الانتقال المتأخرة، ولا سيما إجراءات نزع سلاح السكان المدنيين ورصد الانتخابات.

ولا بد من أن تمضي الإصلاحات قدما بنفس السرعة لكي توجد تعاضدا عاما ودينامية يساعدان بوروندي على اجتياز هذه المحنة، التي سيتم الشعور بآثارها الإيجابية إلى خارج حدودها ما دامت جميع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية جزءا من الدينامية التي أوجدها المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر برعاية الأمم المتحدة. فمنظقتنا دون الإقليمية بحاجة إلى أن تسترد أنفاسها سريعا حتى يتسنى لنا

دول هذه المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل أن يتجاوز ذلك فيعد بتقديم جميع المساعدات الضرورية لمنع قادة قوات التحرير الوطنية، المتحالفة مع القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من تخريب عملية السلام في بوروندي والإضرار بالسلام على الحدود، ولا سيما خط الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

ثالثا، إذا انتقلنا إلى مكافحة الإفلات من العقاب، لا يزال البورونديون في انتظار مساهمة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعلن التقرير المصادر لبعثة التقييم التي اضطلعت بها الأمانة العامة في أيار/مايو وأنيطت بها ولاية تقييم حسن توقيت وجدوى إنشاء لجنة دولية للتحقيق القضائي في بوروندي. وينبغي تقديم هذا التقرير إلى حكومة بوروندي وإلى مجلس الأمن قبل نهاية العام، كما وُعد، وأن يُبذل قصارى الجهد للإسراع بالمشاورات التي ستلي نشر التقرير. فمكافحة الإفلات من العقاب وتوطيد سيادة القانون والمصالحة الوطنية أمور هامة لاستقرار بوروندي فيما بعد المرحلة الانتقالية. ولا بد من معالجتها بشفافية.

رابعا، المساعدات الدولية من الأهمية بمكان لتمويل الانتخابات وتنفيذ الإصلاحات التي يدعو لها اتفاق أروشا. وسواء كان الأمر متعلقا بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو بإصلاح قطاعي الأمن والقضاء، أو بمد يد المساعدة للعائدين والمشردين داخليا الذين يودون العودة إلى ديارهم، أو بإعادة بناء الاقتصاد وإحيائه، ما زلنا في انتظار المساعدات التي وعد بها المانحون. فلا تستطيع بوروندي حل تلك المشاكل بمفردها. ويدعو وفدي الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يزور المنطقة ويرى بنفسه من جديد الصلة بين الخبز والسلام، وخاصة في هذه المرحلة الحرجة من عملية إعادة البلد إلى المسار الصحيح. وبدون قدر كبير من المساعدات الإنسانية والاقتصادية، يشكل الفقر والمرض

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر القمة بوصفها دليلاً واضحاً على استعداد بلدان المنطقة للتحرك من المواجهة إلى التشاور والتعاون. ومن الأمور الحتمية الآن أن يحترم جميع الموقعين المبادئ التي اتفقوا عليها ويبدأوا تنفيذها دون إبطاء. ويعترف الاتحاد الأوروبي بأن من المستحيل التعامل مع جميع مشاكل المنطقة مرة واحدة. ولذلك تنتظر اللجنة المشتركة بين الوزارات مهمة صعبة على أهميتها تتمثل في وضع أولويات وتتابعات واضحة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً استعداداه لمواصلة تقديم دعمه للمؤتمر من خلال مجموعة الأصدقاء.

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق شديد إزاء التقارير المتعلقة بالإغارة العسكرية من قبل القوات المسلحة الرواندية على جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي وقعت منذ بضعة أيام بعد التوقيع على إعلان دار السلام ورحيل بعثة مجلس الأمن في طريقها إلى نيويورك. وتُحدث الإعلانات الحافلة بالتهديد التي أطلقتها رواندا تأثيراً مزعجاً للاستقرار على العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدين الاتحاد الأوروبي أي انتهاك لسلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو الحكومة الرواندية إلى التقيد بإعلان المبادئ، واحترام سيادة جمهورية إقليم الكونغو الديمقراطية وسحب قواتها. ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التحلي بضبط النفس في رد فعلها تفادياً لتصعيد عسكري. ويدعو كلا البلدين إلى حل الأزمة داخل الآليات القائمة، كاللجنة الثلاثية وآلية التحقق المشتركة، وذلك بالتعاون عن كثب مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الوقت ذاته، يشاطر الاتحاد الأوروبي الرأي بأنه ينبغي معالجة مسألة نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج وتوطين أو عودة أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الرواندية المسلحة السابقة والاتراهموي بشكل

التعامل مع إعادة الإعمار والتنمية لدينا من خلال منظمات كالرابطة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، التي يجب إعادة تنشيطها، وجماعة شرق أفريقيا وغيرها.

**الرئيس:** أشكر ممثل بوروندي على كلماته الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي هو ممثل هولندا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):**

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وكذلك النرويج، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وفي البداية، اسمحوا لي بتهنئتك يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس. كما أود أن أشكر السفير دي لا سابلير على ترؤسه بعثة مجلس الأمن وإعداد التقرير المعروض علينا اليوم.

وقد حرت زيارة بعثة مجلس الأمن للمنطقة في لحظة ملائمة للغاية، حيث جاءت بعد أيام فقط من توقيع رؤساء دول البلدان الرئيسية بمؤتمر البحيرات الكبرى على إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. فبتوقيعهم على الإعلان، التزموا بالاشتراك في وضع حد للصراعات المستوطنة وانعدام الأمن المستمر في منطقة البحيرات الكبرى من خلال الحوار وتدابير بناء الثقة.

سلطات بوروندي إلى اعتماد ما تبقى من التشريعات الرئيسية، بما في ذلك قانون الانتخاب والقانون المحلي في أقرب فرصة ممكنة.

وقد حدث تطور مشجع آخر، هو الشروع في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكن دعم المجتمع الدولي لا غنى عنه لكي تستمر هذه العملية في مسارها الصحيح.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد توصية البعثة بالتفكير الملمى في السبل والوسائل التي تكفل بشكل فعال منع العناصر المفسدة مثل قوات التحرير الوطنية التابعة لأغتون رواسا من تقويض عملية السلام. كما أن الاتحاد الأوروبي يتفق مع النتيجة التي خلصت إليها البعثة بأنه من أجل منع تجدد الصراع في بوروندي، لا بد من دعم المجتمع الدولي في مجالات إصلاح القطاع الأمني، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة البناء، والتنمية.

لكن تفاعل الاتحاد الأوروبي أقل بالنسبة للتقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي آب/أغسطس الماضي، عرض الأمين العام الاستراتيجية السياسية التي اعتقد أنه ينبغي تنفيذها لتقليص دور المفسدين ولبناء الثقة خلال الفترة الانتقالية. وقد تم تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة وزادت من دعمها للحكومة الانتقالية في تنفيذ ما سمي الطريق الحاسم. وبالإضافة إلى ذلك، كرر المجتمع الدولي تأكيد استعدادة لمساعدة الحكومة الانتقالية. وهذه المساعدة ستتجزز من خلال الاتصالات العادية بين الرئاسة والمجتمع الدولي لدعم العملية الانتقالية، وكذلك من خلال التعاون بين الحكومة والأطراف الدولية الفاعلة في اللجان المشتركة الثلاث، التي يجب أن تُنشأ في أقرب وقت ممكن. ولكن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ المهمات الجوهرية تقع على عاتق الحكومة المؤقتة.

عاجل. وبالدرجة الأولى، فإن استمرار تواجد عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/الانتراهموي في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل تهديدا للسكان المحليين. وتهدد التوترات الناجمة عن ذلك بتقويض عملية السلام. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز جهودها لترفع سلاح هذه العناصر وتسريحهم بغية إعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم. كما يحث الاتحاد الأوروبي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مساعدة الحكومة بكل طريقة ممكنة. وسيساعد نشر فيلق إضافي كيفو الشمالية على دعم حالة الأمن في المنطقة، وسيزيد من قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة على منع المفسدين من الداخل والخارج من تعطيل عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن قوة أية سلسلة لا تزيد عن قوة أضعف حلقة فيها. ولذلك، فإن السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى سيبقى بعيد المنال ما دام بلد واحد أو أكثر في المنطقة لم يتحقق فيه الاستقرار أو لم يصل إلى وضع لا يمكن معه ثني مسار عملية السلام. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي، تماما كبعثة مجلس الأمن، يسعده التقدم المحرز في العملية الانتقالية في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري التركيز في كلا البلدين الآن على الانتخابات التي ستجري في العام القادم.

إن الحالة في بوروندي على وجه الخصوص تبعث على الأمل. فقبول الدستور من قبل جميع الأطراف يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في سبيل استكمال الفترة الانتقالية وتنظيم الانتخابات التي تم وضع جدول زمني واضح لإجرائها. وعملية تسجيل الناخبين تجري على قدم وساق. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد حكومة بوروندي مؤخرا لقانون إصلاح قوات الجيش والشرطة، ويدعو

ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، ولا يمكن أن تسود العدالة بدون سيادة القانون. ويتميز تاريخ كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في العهد القريب بانتشار مخالفات حقوق الإنسان وبظاهرة الإفلات من العقاب. ولا بد من كسر هذه الحلقة، لأنه بدون احترام سيادة القانون، لا يمكن تحقيق السلام، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة. وتوجد تحديات أخرى لسيادة القانون في المجتمعات التي تعيش حالة صراع أو في فترة ما بعد الصراع. ففي الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى العدالة ماسة، فإن الأجهزة القضائية اللازمة لتحقيق هذه العدالة لا تكون قائمة. وينبغي أن تلقى الجهود الوطنية في هذا المجال دعماً دولياً مكماً لها، عندما يقتضي الأمر، من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

**الرئيس:** أشكر ممثل هولندا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كمانزي (رواندا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضاً أن أعبر عن تقديري لوفد الولايات المتحدة على حسن أدائه في الشهر الماضي. واسمحوا لي كذلك، أن أشكر أعضاء المجلس على قرارهم بإرسال بعثة إلى وسط أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأن أشكر قائد البعثة على تقديمه لتقريرها. وفي اعتقاد حكومتي إن القيام بهذه الزيارات إلى الميدان مفيد في تمكين المجلس من التقييم المباشر للتحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالسلام والأمن والفقير وتخلف التنمية.

وينبغي أن تجري الانتخابات في عام ٢٠٠٥. وسيؤدي العجز عن إجرائها إلى زعزعة استقرار البلد. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق الشديد من انعدام التقدم في الشهور الماضية، لا سيما في ما يتعلق بالتشريعات، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن. وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، يبدو من الضروري تدريب عدد من الفرق المتكاملة قبل إجراء الانتخابات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الحكومة المؤقتة، وهو يستعد لدعمها عملياً في جميع هذه الميادين. وفيما يتعلق بالشرطة، فقد قام الاتحاد الأوروبي بتدريب وحدة شرطة متكاملة. وستقوم بعثة متابعة بإرشاد تلك الوحدة أثناء قيامها بمهامها. ويجري النظر الآن في تقديم المزيد من الدعم لإصلاح الشرطة، وكذلك لتوحيد الجيش.

إن الاتحاد الأوروبي هو أحد المتبرعين الرئيسيين للصندوق الائتماني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفيما يتعلق بالانتخابات، أعلن الاتحاد الأوروبي تعهده بالتبرع بمبلغ ٨٠ مليون يورو، وفي نفس الوقت تعهدت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد بتبرعات كبيرة أخرى.

وتمثل مكافحة الفساد عنصراً هاماً آخر في العملية الانتقالية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدلائل التي أفادت مؤخراً باتخاذ نهج أكثر حزماً في هذا المجال.

إن الحكومة الانتقالية في حاجة إلى المساعدات الدولية، والاتحاد الأوروبي مستعد لتحمل قسطه في تقديم تلك المساعدة. ولكن المساعدة الدولية لا يمكنها أن تكون بديلاً من الإرادة السياسية والالتزام المستدام من جانب الحكومة المؤقتة. والحكومة المؤقتة مدينة ليس بأقل من ذلك تجاه شعبها، الذي يعول على زعمائه في تحقيق السلام الذي يستحقه بكل جدارة.

داخل رواندا. وتسببت العمليات التي قاموا بها عبر الحدود بحدوث خسائر في الأرواح والممتلكات وإصابات بين المدنيين وتدمير للبنية الأساسية.

وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة، ما زالت تلك القوات تعيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقوم بأنشطة إجرامية عن طريق وحداتها المحتشدة فيها. وما زالت تلك القوات تحصل على المؤن العسكرية وغيرها وتجنّد وتدرّب وتغسل أدمغة عدد كبير من أعضائها الشباب الذين تشرّكهم في أنشطتها العسكرية.

ونحن ندرك أن هناك خطة جديدة مطروحة الآن فيما يتعلق بترع أسلحة تلك القوات السلبية. ومع ذلك، فإن تجربة حكومتي تثبت أنه ليس عدم وجود أفكار جيدة أو خطط جديدة هو الذي قضى على الخطط القديمة، ولكن عدم توفر الإرادة السياسية لتنفيذها.

إن حكومتي تأمل مخصصة أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمعالجة مشكلة القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي بسرعة وبجسم، كي لا تكون هناك ضرورة لقيام أي بلد في المنطقة باتخاذ أي إجراء ضد تلك القوات دفاعاً عن النفس.

وتتطلع حكومتي إلى تشغيل آلية التحقق المشتركة. وفي ذلك الصدد، فإن رواندا قد دلت على التزامها عن طريق اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ تعهداتها، بما في ذلك تعيين الممثلين. ونتطلع جميعاً إلى تعيين كل الممثلين بحيث يمكن تشغيل تلك الآلية في المستقبل القريب جداً.

وفي ما يتعلق بالوضع في بوكافو وفي كل منطقة كيفو، فإن حكومتي تود أن تعرب عن قلقها بشأن محنة أبناء قبيلة بانيامو لنغي والجماعات الأخرى التي يجري اضطهادها وتهميشها. وناشد مجلس الأمن أن يضمن احترام حقوقهم

لقد بدأت البعثة زيارتها في اليوم التالي لتوقيع إعلان دار السلام التاريخي بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويجدو حكومتي أمل كبير بأن التقدم الذي بدأ في دار السلام، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سيتوج في نهاية المطاف بسلام وأمن وديمقراطية وتنمية حقيقية دائمة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي القارة الأفريقية بأسرها. ونرحب بتصميم رؤساء الدول الذين حضروا في دار السلام على احترام سلامة أراضي وسيادة جميع دول المنطقة، وعلى منع الجماعات المسلحة من استخدام أراضيهم للقيام بعمليات هدامة. ونرحب أيضاً بالالتزام القوي لمكافحة أعمال الإبادة الجماعية في المنطقة وبتزع سلاح مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية في رواندا واعتقالهم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد من جديد بأن المزاغم إزاء وجود قوات من جيش رواندا لا أساس لها من الصحة. وقد نشرنا قواتنا على الحدود المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل اعتراض غارات القوات المسلحة الرواندية السابقة/الانتراهموي المنطلقة من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسوف يدرك أعضاء المجلس الشاغل الذي ينتاب حكومتي من أنه على مدى عشر سنوات لم تعالج بشكل حاسم مشكلة وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتيجة لذلك ظلت هذه المشكلة مصدراً لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل. وخلال السنوات العشر الماضية انتهكت تلك القوات بصورة متكررة سيادة رواندا وسلامتها الإقليمية دونما عقاب. فالهجمات عبر الحدود تتكرر كثيراً. وخلال الأشهر القليلة الماضية وحدها، ألقى القبض على أكثر من ٦٠٠ فرد من تلك القوات عندما كانوا يقومون بعمليات

وتلاحظ حكومتي أنه في البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن أمس، وصف المجلس الوجود المسلح للقوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي وأنشطتها بأنه أمر غير مقبول. وتعتبر حكومتي أيضا أن وجود تلك القوات في حالة تعبئة وتأهب يشكل تهديدا حقيقيا ومباشرا لأمن رواندا، وهو أمر غير مقبول. وإنما نجد من غير المقبول أيضا أن تكون تلك القوات موجودة وتشكل تهديدا متزايدا لرواندا ولكل المنطقة، حتى الآن، بعد وقوع عملية الإبادة الجماعية.

لقد ناشدت حكومتي على مدى عشر سنوات من أجل حل هذه المشكلة على وجه السرعة. وجرى وضع خطط تفصيلية، بما في ذلك الجدول الزمني والخطط التي كانت عنصرا رئيسيا في اتفاقي لوساكا وبريتوريا. وعلى حين اضطلعت رواندا بالتزاماتها بموجب كلا الاتفاقيين، عن طريق سحب جميع قواتها بصورة كاملة من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تضطلع بعد بالوفاء بالتزامها بتزاع سلاح وتسريح المقاتلين من القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي وإعادةهم إلى أوطانهم. وحتى الآن، أي بعد مرور خمس سنوات ونصف السنة على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في لوساكا وبعد مرور ثلاث سنوات ونصف السنة على توقيع اتفاق بريتوريا، لم توف جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزامها.

وأود أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر المجلس على تركيز اهتمامه على هذه المسألة، كما أحث الأعضاء على القيام بذلك، من أجل تحقيق السلم والاستقرار في منطقتنا على الوجه السرعة.

وحرياتهم بصفتهم مواطنين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يسمح للذين أُجبروا على التزوج من بلادهم بالعودة إلى ديارهم والعيش في سلام وكرامة.

أنتقل الآن إلى الحالة في بوروندي، حيث ترحب حكومتي بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية. وإن حكومتي تشعر بالتشجيع إزاء جدية وتصميم السلطات البوروندية على حل القضايا التي ما زالت معلقة وعلى احترام الجدول الزمني للعملية الانتخابية والمحافظة عليه. وتؤيد رواندا جميع التدابير المتخذة التي تضمن لأجل طويل تحقيق السلام، والاستقرار، والوحدة، والمصالحة، والديمقراطية، والمشاركة في السلطة، والعدالة والتنمية في بوروندي، وستواصل تأييدها للعملية الانتقالية.

وتؤمن حكومة رواندا بأنه من الضروري اتخاذ تدابير قوية وحاسمة ضد قوات التحرير الوطنية، التي قامت، بعد هجومها على اللاجئين في مدينة غاتومبا بالاشتراك مع القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي، بقتل حوالي ١٦٠ من اللاجئين من قبيلة بانيا مولينغي وما زالت تعمل على زعزعة الاستقرار في البلد.

وترحب حكومتي بالاستنتاج الذي توصلت إليه بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا بأنه طالما ظلت مشكلة القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي قائمة، فإنها ستشكل مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة. ونرحب أيضا بإقرار البعثة بأن هذه المجموعة تشكل تهديدا للسكان المدنيين والبلدان المجاورة، وبالتالي فإنه ينبغي حل هذه المشكلة على وجه السرعة. ذلك هو العامل الأكثر أهمية بالنسبة لحكومتنا - أي أن يتم حل المشكلة بشكل سريع وحاسم دونما إبطاء. وإنما بالفعل ناشد المجلس أن يؤكد على حل هذه المشكلة بسرعة.

مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والألوية التي نُشرت مؤخراً على وجه الخصوص.

ثانياً، بالنسبة لبوروندي، نحن قبل كل شيء، نشيد بالدور الذي قامت به مبادرة السلام الإقليمية والاتحاد الأفريقي في تشجيع عملية السلام وندعمه. ومن المهم أن تبذل جميع الأطراف المعنية مزيداً من الجهود للمضي قدماً بهذه العملية، وفقاً للجدول الزمني الجديد، كي يتسنى انتخاب الرئيس الجديد بصورة غير مباشرة، وبالتالي اكتمال العملية في نيسان/أبريل القادم. وندين قوات التحرير الوطنية التي يقودها أغاثون رواسا لاستمرار رفضها لعملية السلام ومواصلتها القتال ضد القوات المسلحة البوروندية. وندين بقوة أيضاً مذبحة غاتومبا. ويجب ألا تتكرر هذه المأساة في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب باعترام حكومة بوروندي إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد أن تنهي تحقيقاتها على الصعيد الوطني. وأتوقع أن تؤدي تلك الجهود إلى تحديد المسؤولين عن المجزرة وضمان تقديمهم إلى العدالة.

ثالثاً، بالنسبة لأنشطة عملية حفظ السلام، من المهم ملاحظة أن بعثة مجلس الأمن زارت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، لتقييم الحالة على الأرض. واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبت من خلال البعثة، ينبغي أن يسعى مجلس الأمن لإجراء مناقشات أعمق بشأن طريقة إسهام عمليات حفظ السلام في إنجاح الانتخابات في هذين البلدين، وبعد ذلك، يمكن تخفيض هذه العمليات وفقاً لاستراتيجية خروج محددة بوضوح.

وفي هذا الصدد، لا بد أن أذكر أن حالات الاعتداء الجنسي التي يُزعم أن أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في

الرئيس: المتكلم التالي المدرج في قائمة المجلس هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):**

إننا نقدّر القرار القاضي بإرسال بعثة مجلس الأمن إلى منطقة وسط أفريقيا. وقد شجعت البعثة مبادرة ملكية أفريقيا لتحقيق السلم والأمن في وقت حاسم جدا بالنسبة للمنطقة، عندما كان يعقد أول اجتماع قمة للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، الذي جسدت تلك المبادرة. والاضطرابات التي حدثت لاحقا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أضرت بشكل كبير بأفاق تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. ولذلك، أود أن أناقش ثلاث نقاط تعتبرها اليابان مهمة في ذلك الصدد.

أولا، إننا نشعر بعميق القلق إزاء ما أبلغ عنه من تسلل قوات رواندية عبر حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب علينا أن نبحث عن الحقائق بسرعة، لأنه إذا كان ذلك قد حدث بالفعل فإنه يقوض الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أن تلجأ حكومة رواندا أولا إلى مثل هذه الوسائل السياسية، من قبيل آلية التحقق المشتركة أو الآلية الثلاثية، لتبديد شواغلها الأمنية.

وتعاون حكومة رواندا الفوري والنشط في جعل آلية التحقق المشتركة قادرة على العمل ضرورة مطلقة. وفي نفس الوقت، يجب تسريع عملية نزع سلاح أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم. ولذلك، نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بذل كل جهد ممكن لترفع سلاح هؤلاء الجنود وإعادتهم إلى الوطن في أسرع وقت ممكن، بالتعاون

قد يعيد إشعال فتيل هذا الصراع الإقليمي، ويعرض للخطر بشكل جدي العملية الانتقالية الهشة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب أن تؤدي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً دورها بنشاط أكبر. وعلى وجه الخصوص، يتعين عليها أن تبذل جهداً أكبر لترع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي. ولن يتحقق النجاح إلا إذا بذل جيش الكونغو جهداً عسكرياً جدياً ومستمراً. وفي المقابل، يجب أن توفر رواندا مناخاً يُشعر الذين يُحتمل أن يعودوا بأنهم سيستقبلون بالترحاب وسيتمتعون بحريات سياسية كاملة.

ومع أن البعثة تصدت بصورة أساسية للصراع في منطقة البحيرات الكبرى، أتاحت لنا الفرصة كي نتحدث لفترة قصيرة مع الرئيس موسيفيني عن الصراع في شمال أوغندا وعن الأزمة الإنسانية هناك التي تترتب على هذا الصراع. وينبغي للمجلس أن يقيي هذا الصراع على جدول أعماله وأن يشجع التوصل إلى حلول سلمية. ونرحب بأية محاولة من جانب حكومة أوغندا للدخول في حوار مع قيادة جيش الرب.

في الختام، أود أن أشير إلى جانب هام للغاية لبعثة المجلس هذه وبعثاته الأخرى. مع أننا نشعر بالإحباط أحياناً نتيجة للتطورات في منطقة البحيرات الكبرى، ينبغي أن نبقى نُصب أعيننا دائماً أن الجهود التي نبذلها لتحقيق سلام دائم موجهة نحو سكان يتوقون جداً لحياة عادية في بيئة مستقرة. وقد التقت البعثة بأشخاص شجعان ومخلصين عديدين من جميع مشارب الحياة، يكرسون حياتهم لإنهاء حالة الإفلات من العقاب وبناء الجسور بين المجموعات الوثنية وإحضار المساعدة الإنسانية للمجتمعات المحلية التي نسيتها حكومتها

جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبوها تمثل خيانة لثقة السكان المحليين وتضر كثيراً بمصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. ويجب ألا تخفي الأمانة العامة الحقائق في هذه القضية. وينبغي الكشف عن جميع المعلومات، وينبغي أن تُتخذ فوراً تدابير تأديبية صارمة لمنع تكرار ذلك.

وفي الختام، لا يسعني أن أبالغ في التشديد على أهمية الأخذ بنهج إقليمي لتحقيق السلم والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا. وينبغي أن ينظر مجلس الأمن في كيفية تعبئة الأدوات العسكرية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية المتاحة للمجتمع الدولي، والاستفادة من هذه الأدوات على أمثل وجه، لتعزيز السلام الشامل في المنطقة. وقد شاركت اليابان، من جانبها بنشاط في المناقشة، وحيث أنها ستكون، اعتباراً من العام القادم، عضواً غير دائم العضوية في مجلس الأمن، فإنها مستعدة لتحمل مسؤولياتها المعززة في هذا المجال.

**السيد تراوتفنن (ألمانيا)** (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أعرب عن كامل تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به للتو ممثل هولندا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولذلك، سأقتصر على إبداء بعض الملاحظات.

نود أن نشكر السفير دلا سابلير والأمانة العامة على الإعداد للبعثة وقيادتها على نحو ممتاز. ويتمنى وفدي لو كان بوسعنا أن نقول إن البعثة كانت ناجحة تماماً. ولكن التقارير عن قيام قوات رواندا بعملية عسكرية كبيرة في شرق الكونغو وما تترتب عليها من خلاف بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة رواندا أثبت أن الافتقار إلى الثقة لا يزال قائماً إلى حد كبير - أو ببساطة، الثقة معدومة. ورد فعل المجلس يوم أمس، بشكل بيان رئاسي، ينبغي أن يكون تحديراً واضحاً جداً لرواندا. والنية المعلنة من جانب رواندا بأنها ستقوم، خلال ١٤ يوماً، بإجراء محدد ضد أعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي

وسائر الجهات الموجودة التابعة للأمم المتحدة، التي أدى تآزرها إلى ترجمة ولايات المجلس إلى أفعال.

وبالنظر إلى التحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل الوفاء بسنة ٢٠٠٥ كموعدها نهائي للانتخابات، فإننا نرحب بأن بعثة المجلس شددت على الحاجة إلى تسريع حكومتي وبرلماني جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي اتخاذ القرارات والتدابير المطلوبة منها. ووفقا لذلك، تود رومانيا أن تجدد التأكيد على المسؤولية الأولى للقادة السياسيين لبلدان وسط أفريقيا ليس إزاء شعوبهم وبلدانهم بالذات فحسب، وإنما إزاء الشعوب والدول المجاورة كذلك.

ثالثا، نود أن نشير إلى أمر يكتسي أهمية خاصة لرومانيا وكذلك لدول أخرى أعضاء في المجلس. فبالرغم من أن البعثة ركزت على الحالتين اللتين تتطلبان يقظة مجلس الأمن - حالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي - فإنها تبنت نهجا إقليميا كذلك. وتضمن ذلك النهج الإقليمي إجراء محادثات مع الرئيس الرواندي، السيد بول كاماغي، ورئيس أوغندا، السيد يوري موسيفيني؛ فهو نهج حاسم لحل القضايا المشتركة للسلام والأمن، بطريقة متكاملة ومتسقة. وكما يقول مثل أفريقي، فإن كل من الذين يسافرون في نفس المركب لديهم نفس الوجهة.

وحقيقة أن بعثة المجلس كان لديها اهتمامان ركزت عليهما أمر هام جدا، حيث أن التقدم في العمليتين الانتقالتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ما زال هشاً، بسبب الصعوبات الداخلية وكذلك العوامل الخارجية السلبية على حد سواء. ومن بين تلك العوامل، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى خطورة انعدام الثقة الذي ما زال مسيطرا على الجو السياسي الداخلي وبين القادة السياسيين للمجموعات والجماعات المحلية وفي العلاقات بين الفاعلين الإقليميين الرئيسيين. وعليه، نرحب بإعلان دار

وحكامها الخليون. وقد كان هذا، ولا يزال مصدر إلهام قوي.

**السيد دوميترو** (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد رومانيا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة. أولاً، أود أن أشكر السفير دلا سابلير على الطريقة الممتازة التي قاد بها آخر بعثة لمجلس الأمن إلى وسط أفريقيا. فالفهم الجيد الذي أبداه تجاه القضايا، بالإضافة إلى نشاطه الذي لا يكل وفصاحته التي اشتهر بها، أمور دللت على أن رسائل المجلس وصلت إلى مختلف المحاورين بقوة ووضوح. ونحن ممتنون أيضاً لبلدان المنطقة دون الإقليمية التي استقبلت البعثة. والحوار الذي أجريناه هناك مدعوماً بالآراء التي أعرب عنها اليوم ممثلو البلدان المعنية، يوفر مدخلات ضرورية للمداولات التي سيواصل أعضاء المجلس عقدها بشأن مسائل تم هذه البلدان.

ثانياً، نرحب بالنتائج المحددة التي أحرزتها البعثة، وهي تثبت مرة أخرى مدى الفائدة التي يمكن أن تضيفها هذه الأداة التي يملكها المجلس.

قبل كل شيء، شددت البعثة على التزام المجلس المستمر بتحقيق السلام والأمن في منطقة رئيسية من أفريقيا. وأدت الاتصالات المباشرة بأصحاب المصلحة إلى تحسين فهمنا للحقائق على الأرض، وعززت التعاون مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتمكنت البعثة من إجراء تقييم مباشر للعمل الممتاز الذي أنجزته عمليات حفظ السلام المنتشرة في المنطقة - بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات الأمم المتحدة في بوروندي، وكذلك فعالية أنشطة الممثل الخاص للأمين العام،

**السيد فالي (البرازيل)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لفرنسا على ملاحظاته الإضافية اليوم فيما يتعلق ببعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا. وأعتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير دلا سابلير وفريقه على الإعداد والأداء الرائعين لهذه البعثة. كما أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، يجدد وفد بلدي تأكيد دعمه لطبيعة هذه البعثات. إنها تشكل فرصة ثمينة من أجل معرفة أفضل وأعمق بشأن قضايا وأوضاع محددة، وتظهر بشكل مباشر التزام مجلس الأمن بالدفع قدماً بالسلام في المناطق التي تمزقها الحروب.

ثانياً، من دواعي تشجيع البرازيل التقدم الذي شهده أعضاء البعثة خاصة في بوروندي، ولكن كذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالجهود المبذولة من أجل إجراء انتخابات في عام ٢٠٠٥، حسب الجدول الزمني المتفق عليه، بالرغم من إدراكنا أن إجراء الانتخابات ليس غاية في حد ذاته. وفي نفس الوقت، نلاحظ كذلك المخاوف المتعلقة بالسوقيات التي سلطت عليها الضوء السلطات المحلية والتي قد تؤخر العملية الانتخابية في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا دعت الضرورة، يجب الاتفاق على تواريخ جديدة من قبل كل الأطراف المعنية، لكن يجب عدم تأخير إجراء الانتخابات إلا إذا كان التأخير هو الملاذ الأخير، من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة.

كما أدركت البعثة أن كل التقدم الذي تم إحرازه في جداول الأعمال السياسية والأمنية يمكن أن يتعرض للخطر إذا لم يتم تلبية الشواغل المشروعة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة صحيحة. وفي ذلك الصدد، على المجلس أن يخصص، عند نظره في تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، اهتماماً أكبر لدور العملية في النهوض بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية في بوروندي وتنسيقها.

السلام الذي صدر مؤخراً بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونلاحظ أن بناء الثقة من بين الخيارات السياسية والمبادئ التوجيهية ذات الأولوية المذكورة في الجزء الثالث من الفرع الأول من الإعلان المتعلق بالسلام والأمن. ومع ذلك من الواضح، على ضوء المناقشات التي أجرتها بعثة المجلس و الأحداث اللاحقة المتصلة بتجدد التوتر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، أن هذه الأولوية يجب أن توضع موضع تطبيق في الواقع من أجل تجاوز الارتباب السائد حالياً.

رابعاً، تنشاطر الرؤية الأوسع نطاقاً للبعثة، التي تتطلب إلى الأطراف في المنطقة النظر إلى أبعد من الإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٥ وتنظيمها. وبالرغم من أنه يجب في المدى القريب تكريس جهود رئيسية لتحقيق هذا الهدف الأساسي، فإن علينا كذلك أن ندرس المستقبل السياسي لكلا البلدين بعد إجراء الانتخابات وبعد انتهاء العمليات الانتقالية الحالية. وكما أظهرت تجارب بلدان أخرى، من بينها رومانيا، شهدت انتقالات سياسية ناجحة، فإن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها. ومن الواضح أن الاستقرار والسلام والأمن أمور ستتوقف على ما يحدث خلال مرحلة ما بعد الانتخابات والعملية الانتقالية في المجالين السياسي والتنموي.

وهناك، بطبيعة الحال، دروس أخرى عديدة يمكن استخلاصها من بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا. ونحن نؤيد مجموعة التوصيات التي رفعتها البعثة ومتابعة المجلس المنهجية لتلك التوصيات. وفي نفس الوقت، فإن الأثر الذي لا شك فيه على أرض الواقع يدفعنا إلى الاستنتاج أنه بينما علينا أن نستمر في التخطيط لايفاد بعثات إلى أفريقيا، علينا كذلك التفكير في أنشطة مماثلة لسنة ٢٠٠٥ في مناطق أخرى تعيش صراعاً ومدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن وهم بشكل مباشر صون السلام والأمن الدوليين.

قبل الطرفين؛ وأخيرا وليس آخرا، التوصية بأن يقوم مجلس الأمن بدراسة أعمق لقضية قوات التحرير الوطنية بغية النظر في التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها ضد أولئك الذين يعرضون للخطر عملية السلام من داخل تلك الحركة.

### السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر السفير دلا سابلير على قيادته الرائعة لبعثة مجلس الأمن. لقد أدلى وفد هولندا سلفا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأنا أعلن تأييد وفد بلدي لذلك البيان.

أود أن أبدأ من حيث أمهي زميلي الألماني حديثه، إن جهودنا تتعلق بتحقيق السلام للأشخاص العاديين. وقد التقينا بممثلين عن المجتمع المدني نالوا إعجابنا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي على حد سواء.

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، مركزا على بعض التوصيات الواردة في تقرير البعثة (S/2004/934). من الواضح أن المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية يريد إجراء الانتخابات وتحقيق السلام عبر الانتخابات في عام ٢٠٠٥. وهذا يجعل من الأساسي امتثال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لخارطة الطريق بصرامة. ويقتضي هذا بدوره أن يعمل المجال الرئاسي بعضه مع بعض ومع البرلمان. كما يتطلب تعاونه مع المجتمع الدولي، وبالخصوص اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. وترى حكومة بلدي أن من المهم للغاية أن تشرع في العمل كل اللجان الثلاث المشتركة في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي اللجان المعنية بإصلاح قطاع الأمن والانتخابات والتشريع وكذلك اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. وقد رحبنا بتأكيد الرئيس كابيلا للبعثة، حينما التقينا به، أنه سيتم إنشاء اللجان الثلاث وستكون قد شرعت في عملها قبل نهاية العام.

ثالثا، أعتزف بالجهود التي بذلتها البعثة لمواجهة التحدي غير المتوقع الذي شكله قرار السلطات الرواندية بإطلاق سلسلة من التهديدات، بينما كانت البعثة تقوم بزيارة المنطقة، يمكن أن تقوض بسهولة عملية السلام الكونغولية. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالسفير دلا سابلير على قيادته القوية التي كانت مسؤولة عن إصدار رد متوازن في الوقت المناسب على الوضع القائم. وتسنت للبعثة فرصة أن تشهد على المخاوف الناجمة عن وجود قوات مسلحة أجنبية، بما فيها أعضاء من القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، على تراب جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن مجلس الأمن يدرك بأنه ما زالت هناك مشاكل في عملية السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية وعليه أن يواصل مساندة الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية، بدعم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرامية إلى تسريع نزع سلاح القوات المسلحة الأجنبية وتسريحها. والبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن أمس بشأن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا (S/PRST/2004/45) خطوة أخرى تظهر اهتمامنا بإرساء السلام والاستقرار في المنطقة.

رابعا، يؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في التقرير (S/2004/934). وبسبب وجاهتها وإلحاحيتها، أود أن أؤكد على عدد منها: أولا، مطالبة المجتمع الدولي بدعم تقدم العملية الانتقالية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الإعداد للانتخابات؛ وثانيا، حاجة الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى صياغة برنامجها لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن من أجل التصدي للمشاكل المتصلة بوجود مجموعات مسلحة أجنبية على ترابها؛ وثالثا، مطالبة حكومي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتنفيذ السريع لآلية التحقق المشتركة التي تم الاتفاق عليها سلفا من

لعدم الاستقرار في المنطقة. وقد أقر بياننا الرئاسي الصادر أمس (S/PRST/2004/45) بذلك. ولدى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة لضمان نزع السلاح وإعادة أعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي إلى الوطن، ومن الضروري الإسراع بها قدر الإمكان. ولهذا يتوقف إحراز تقدم في محافظتي كيفو وإيتوري بصورة أساسية على تكوين جيش وطني كونغولي وعلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن.

وإذ أتناول موضوع بوروندي بإيجاز، أود أن أؤكد على نقطتين اثنتين فقط. أولاًهما أنه، بينما تواجه بوروندي جدولاً زمنياً لإجراء الانتخابات يتطلب الكثير، رجعت بعثة المجلس وهي على ثقة بأنه من الممكن الآن إنجاز ذلك البرنامج وأنه يستحق دعمنا، ولكن الانتخابات ليست هدفاً في حد ذاتها وأن إيلاء الاهتمام للبيئة السياسية فيما بعد الانتخابات أمر أساسي. ثانياً، أود أن أؤكد على أهمية مسألة الإفلات من العقاب. إننا نتطلع إلى صدور تقرير مبكر عن الأمين العام في هذا الصدد.

أخيراً، إنني أرحب بحقيقة أن المجلس استطاع أن يناقش مع الرئيس موسيفيني سبل ووسائل إيجاد حل للصراع في شمال أوغندا الذي سبب أزمة إنسانية مؤلمة. وقد تم القيام ببعض الخطوات المشجعة في عملية السلام، إلا أننا مقتنعون بأن تلك حالة من الضروري للمجلس أن يواصل مراقبتها.

**السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية):**

اسمحوا لي أن أبدأ باغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تهنئتنا لكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. كما نود أن نشيد بالسفير دانفورث وأعضاء وفد الأمم المتحدة الآخرين على رئاستهم الناجحة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وننضم إلى وفود أخرى

وأود أن أتطرق الآن إلى ثلاث نقاط بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطريقة عملها. أول نقطة هي قلقنا بشأن ضرورة السيطرة بقوة وحالا على مسألة الاستغلال الجنسي. فمن الأساسي إجراء تحقيق مستعجل والعمل بسرعة من طرف الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات. أما النقطة الثانية، فمن الأساسي كذلك لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستخدم مواردها المحسنة بفعالية. ونرى أن هذا يعني التركيز على إصلاح قطاع الأمن وعلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين والانتخابات. أما النقطة الثالثة فهي أن هذا سيقتضي عملاً شاقاً من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٥. وفي جملة أمور، نريد أن تساعد البعثة على تحفيز عمل المجتمع الدولي في إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تولي اهتماماً مبكراً لدعم عملية الانتخابات التي يتعين على البعثة والمجتمع الدولي إنجازها. ونرحب بتقديم توصيات مبكرة من جانب البعثة والأمين العام بخصوص هذه النقطة، فيما يتعلق بدعم الانتخابات.

أود الآن أن أتطرق إلى بضع نقاط بخصوص شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فكما يشير تقرير بعثتنا (S/2004/934) إلى ذلك، يؤثر عدم الاستقرار في هذا الجزء من البلد على منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. وبغية التصدي لهذا المشكل، يجب على القادة في المنطقة أن يتعاونوا ويستخدموا آلياتهم العديدة المتفق عليها، وليس التهديدات والتهمة الملهبة. والتهديدات الصادرة عن رواندا، حتى أثناء زيارة بعثة المجلس مرفوضة.

وكما يلاحظ تقرير البعثة كذلك، ما دامت مشكلة أعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرة، سيكون ذلك مصدراً

في المنطقة بوضوح في البيان الرئاسي (S/PRST/2004/45) الصادر أمس.

ثالثاً، إذ يدرك مجلس الأمن الأهمية المولدة للتنمية الاقتصادية والقضايا الإنسانية والاجتماعية، كما يدل على ذلك رُححان الالتزامات في إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ينبغي له أن يمارس تأثيره بحث المجتمع الدولي، وبالخصوص جماعة المانحين، على منح المساعدة المالية والفنية اللازمة لهذه البلدان للمساعدة على التخفيف من حدة الفقر. ويوجد مثال لذلك في بوروندي، التي ذكر فيها المحاورون الذين التقت بهم البعثة مرارا العلاقة المباشرة بين السلام والتنمية، وبالخصوص الحاجة إلى التصدي للفقر المدقع في البلد بتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء، بما في ذلك إعفاء الديون الخارجية.

رابعاً، يكرر وفد بلدي الإعراب عن رأيه في أن الانتخابات ليست أهم ما في العملية ولا هدفها الوحيد وأن تصورات ما بعد الانتخابات والإعداد للأنشطة بعدها على نفس القدر من الأهمية. كما ينبغي أن تبدأ معالجة مسائل بناء السلام بعد الصراع في أقرب وقت ممكن، إن لم يكن الآن. وإن المنطقة بحاجة كذلك إلى المساعدة لسكانها الذي يبلغ عددهم ١٢٧ مليوناً، والذين يواجهون الصراعات المحتدمة والتشريد المتكرر والمستمر والجفاف والأمراض، بما فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

خامساً، إقراراً بدعوة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى، ينبغي أن يكون مجلس الأمن على استعداد للمساهمة بمحثته في عمليته الرئيسيتين لحفظ السلام في المنطقة، وهما بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم

لنشكر السفير دلا سابليير على قيادته المقتدرة لبعثة وسط أفريقيا.

لا شك في أن المجلس يأخذ التطورات التي وقعت في وسط أفريقيا مأخذ الجد. فخلال الإثني عشرة سنة الماضية، أرسلت ثماني بعثات إلى المنطقة من أصل بعثات المجلس البالغ عددها ٢٤. وليست البعثة الأخيرة إلا تعبيراً عن اهتمام هذه الهيئة المستمر بالحالة في المنطقة. وإن توقيت وأثر البعثة يكتسيان قدراً أكبر من الأهمية لأن البعثة جاءت إثر عقد مؤتمر البحيرات الكبرى في دار السلام.

ويرى وفد بلدي أن البعثة والمؤتمر قد أكمل كلاهما الآخر. ونود في هذا الإطار أن نؤكد على النقاط التالية.

أولاً، كما التزم رؤساء الدول الإحدى عشرة بدعم العمليات الوطنية في المنطقة بشكل كامل، ينبغي أن يعرب مجلس الأمن والمجتمع الدولي عن نفس ذلك الدعم القوي، وبخاصة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وإننا مسرورون لتقدم عمليتي السلام الانتقائيتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي بوتيرة سريعة. ولهذا فإننا نشجع قادة الحكومتين الانتقائيتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي على الإسراع بجهودهم بغية الإعداد لإجراء الانتخابات في العام المقبل وعلى المثابرة في التزامهم بجعل عملية السلام عملية لا رجعة فيها.

ثانياً، إذ يدرك مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن هؤلاء القادة يقرون بضرورة احترام المبادئ الأساسية للسلامة الإقليمية والسيادة وعدم التدخل وعدم الاعتداء، فإنه ينبغي لهما أن يواصلتا التأكيد بقوة لبلدان المنطقة أنه يجب إيجاد حل للمسائل العابرة للحدود، كمشكلة المقاتلين المسلحين الأجانب، عبر الآليات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المتوفرة، في جو من الحوار والتعاون المستمرين. وقد تم الإعراب عن موقف المجلس بخصوص مشكلة الحدود الحالية

الإعراب عن بعض الشكوك التي لها ما يبررها. وينبغي مواصلة الجهود لكفالة بدء الحكومة الانتقالية بأداء وظائفها بصفتها حكومة للوحدة الوطنية والتزام الأطراف فيها بتعهداتها، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها.

ثانياً، يتعين بذل جهود فعالة لتزاع سلاح الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، مثل ميليشيا ماي ماي وهيما وليندو، فضلاً عن القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهموي، التي لا تزال خارج إطار العملية السياسية. والتدابير السياسية لكفالة انتقال سلس ينبغي أن تقتصر بتعزيز المؤسسات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقدرتها على بسط سلطة الدولة على جميع أرجاء البلد.

ثالثاً، الاستقرار الإقليمي أمر حاسم لحماية عملية الانتقال والنهوض بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتولي باكستان أقصى الأهمية لاحترام مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لكل الدول. إن للحدود الدولية حرمتها وقدسيتها. وفي غياب عدوان عسكري خارجي فعلي لا يمكن تبرير استخدام القوة أو التهديد باستخدامها عبر الحدود الدولية. وكما أعلن مجلس الأمن في بيانه الرئاسي، يجب على رواندا أن تسحب من دون تأخير أي قوات قد تتواجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تمارس ضبط النفس في أعمالها وتصريحاتها. وفي الوقت ذاته، تقوم الحاجة أيضاً إلى حل مشكلة الأمن الإقليمي التي تفرضها القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهموي. وفي ذلك الصدد نقترح تطوير استراتيجية فعالة بقدر أكبر لتزع سلاح تلك الجماعات وإعادةها إلى الوطن. وإن اللجنة الثلاثية، وكذلك آلية التحقق المشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي استخدامها بفعالية أكبر في ذلك السياق.

المتحدة في بوروندي. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للثناء على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، لا سيما على قائديهما، الممثل الخاص للأمين العام وليام سوينغ والممثلة الخاصة للأمين العام كارولين مكاسكي على دوريهما البنائين في مساعدة عمليات السلام ضمن ولايتيهما القضائيتين.

أخيراً، لقد انتهى مؤتمر البحيرات الكبرى بوضع آليات متابعة مصممة لكفالة مواصلة عمل تنفيذ إعلان دار السلام حتى انعقاد مؤتمر القمة الثاني بعد سنة من الآن في كينيا. ونأمل عندما يحين وقت انعقاد المؤتمر الثاني وقيام المجلس بزيارة المنطقة، أن تكون البلدان قد وفّت بالفعل بعدد من الالتزامات الواردة في الإعلان واتخذت خطوات راسخة نحو تحقيق السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء يود وفد باكستان أن يعرب عن تهانته للسفير بعلي والوفد الجزائري على تولى رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ونود أن نعرب أيضاً عن تقديرنا وشكرنا للرئاسة الأمريكية الناجعة للمجلس في الشهر المنصرم في ظل القيادة القديرة للسفير دانفورث.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير جان مارك دلا سابلير على قيادة بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى وعلى عرضه تقريرها. لقد أكدت البعثة مجدداً التزام المجلس بتحقيق السلام والأمن في تلك المنطقة الهامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء بالتعقيبات والمقترحات التالية:

أولاً، يكمن التحدي الرئيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن في استمرار دعم عملية السلام. وقد تم

لعمليات الاستغلال غير الشرعي تلك تذهب عادة إلى خزائن بعيدة جدا عن منطقة البحيرات الكبرى. وما لم يتوقف هذا السلب لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيكون من الصعب النهوض بالسلام والأمن والازدهار في هذا البلد العاثر الحظ. وريثما يتم ذلك، سيستمر الفساد والصراع في المنطقة. وهذه المسألة يتعين معالجتها. ومجلس الأمن - أو جهاز آخر تابع للأمم المتحدة إن تعذر على المجلس التصرف - يجب أن يتابع تقرير قاسم؛ وأن يجري التحقيقات وأن يعرف بأسماء الضالعين في الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية الوطنية وأسماء الذين يمولون الاستغلال أو يربحون منه، فيمكن المجتمع الدولي بذلك من أن يضع حدا للتركة التعيسة التي ابتليت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأمم أخرى منذ وقت بعيد.

سابعاً، السلام والتنمية يشكلان كلا لا يتجزأ. وتوطيد السلام في المنطقة يتطلب التزاماً دولياً مستداماً، لا سيما من مجتمع المانحين، لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. فبدون ذلك قد يصبح الصراع سمة متكررة في أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

أخيراً، ينبغي لنا أن نضمن السبل والوسائل الكفيلة ببلوغ أهداف وتنفيذ قرارات مؤتمر القمة الأخير المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للنهوض بسلام وازدهار شاملين. وعلى وجه التحديد، من الجوهرى وضع آليات إقليمية فعالة للتسوية السلمية والحل السلمي للتراعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس:** أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى السفير بعلي والوفد الجزائري.

**السيد آدشي (بنن)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل فرنسا على عرضه الموجز للتقرير الذي رفعه إلينا. وأود أيضاً أن أحييه على الروح المهنية العالية التي تحلى بها

رابعاً، العملية الانتقالية في بوروندي - رغم التحديات التي تواجهها - تمضي قدماً في الاتجاه الصحيح. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم لها الدعم الكافي. لكن التهديد الذي تفرضه قوات التحرير الوطنية (رواسا) وروابطها عبر الحدود مع القوات المتطرفة الأخرى، الأمر الذي تشهد عليه مجزرة غاتومبا، سيتعين مواجهته بطريقة شاملة.

خامساً، ينبغي لانتشار عملية الأمم المتحدة في بوروندي، والتعزيز الجاري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يساهما في تعزيز الثقة المتبادلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي، ومن ثم في تحسين الأمن والاستقرار في المنطقة. وباكستان تساهم بفيلق في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لنشره في منطقة كيفو الجنوبية. وهذا بالإضافة إلى مساهمتها بكتيبة مدفعية آلية لفيلق إيتوري التابع للبعثة. وتنتشر كتيبة باكستانية أخرى مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي في مقاطعة سيبتوك، عبر حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن انتشار الوحدات الباكستانية على جانبي الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية سيحسن تحسيننا كبيراً، برأينا، تنسيق أعمال حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

سادساً، الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سبب جذري للتهديدات المعقدة للسلام والاستقرار في المنطقة. وقد أبدى أحد زملائنا في بعثة مجلس الأمن ملاحظة شخصية مفادها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية "ضخمة جداً وغنية جداً وضعيفة جداً". إن الاستغلال غير الشرعي لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية يحفز الميليشيات وبمول حملات العنف التي تشنها وعمليات النهب التي تقوم بها. لكن الأرباح الرئيسية

هذا الشأن. ومع ذلك، نعتقد أنه يتعين علينا فيما يتعلق بمسألة خطر الإبادة الجماعية تجاوز منطق حكاية الذئب والحمل، والنظر إلى البعد الخاص بحقوق الإنسان في هذه المشكلة. واليوم يأخذ المجتمع الدولي مسألة الإبادة الجماعية في الحسبان من خلال عدد معين من الآليات والصكوك.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا اعتماد نهج المسؤولية الفردية عوضاً عن إدانة الناس بالجملة وتبشيع صورة حركة سياسية، أو مجموعة مسلحة أو مجموعة إثنية. ومع ذلك، نعتقد أن إيجاد تسوية لمسألة التهديد الذي يشكله وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي، ينبغي أن ينظر إليه في إطار الآليات الثنائية والثلاثية الأطراف المشتركة التي سبق وضعها. وعلى الأطراف أن تمتنع عن أي عمل من جانب واحد، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنها من خلالها إظهار التزامها الحقيقي بهدف إرساء الاستقرار في المنطقة وبالتالي الإسهام في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز عملية السلام في المنطقة.

كما يتعين علينا أن نفكر ملياً في سبل مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك لإثراء جميع الذين يعيقون محاولات المجتمع الدولي، ومنع وقوع أحداث مأساوية كالتى رأيناها في مخيم غاتومبا للاجئين. ومصداقية المجلس في محل شك أيضاً لأن شعوب هذه المنطقة تنتظر بفارغ الصبر تأسيس لجنة دولية للتحقيق في تلك الجريمة.

كما يتعين علينا التعامل بحذر أكبر مع الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة أن انعكاسات هذه الظاهرة لا تنحصر في الأمن إنما تتعداه إلى نشر الفساد. كما يمكن أن يكون لهذه الظاهرة انعكاسات على الحكم، حالما تقام المؤسسات بعد الانتخابات التي ينتظرها الجميع بلهفة.

كرئيس لبعثة مجلس الأمن أثناء زيارتنا لوسط أفريقيا. إننا نشاطره تماماً تحليلاته للحالة فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت مؤخراً في المنطقة دون الإقليمية تلك، وكذلك فيما يتعلق بعملية السلام الجارية في وسط أفريقيا. وإننا نؤمن بأن رسالة المجلس كانت واضحة فقد أبرزت استعداد المجتمع الدولي لتيسير عملية السلام في المنطقة دون الإقليمية. ونرجو أن تكون رسالة المجلس في ذلك الصدد قد فهمت كما يجب.

أود فقط أن أدلي بالتعليقات التالية. يبدو أن أهم تحديين يجب التصدي لهما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية يتمثلان في التقيد بالجدول الزمني للانتخابات، وفي إقامة المؤسسات.

ويبدو أنه ينبغي أيضاً لمجلسنا مراقبة الوجود المسلح للقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي بالمزيد من الانتباه، وينبغي للمجتمع الدولي إيجاد تسوية عملية وعاجلة بغية إجراء الانتخابات وسط أجواء سلمية في جميع أرجاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، لكن أيضاً بغية إعطاء رواندا في النهاية ضمانات الأمن التي تحتاجها على طول حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن تطبيق آلية التحقق المشتركة بشكل فوري، وتطبيق الآلية الثلاثية الأطراف التي تضم أوغندا، بات حاسماً. ويبدو اليوم أنه لا بد من معالجة مسألة وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وغيرها من المجموعات المسلحة من منطلق أثرها على المنطقة دون الإقليمية.

وينبغي للمجلس أيضاً أن يتوسع في مناقشة مسألة نزع سلاح أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي وتسريحهم وإعادة توطينهم، وإعادة إدماجهم في القوات المسلحة الرواندية. وقد بات مبدأ نزع سلاحهم وتسريحهم مقبولاً الآن، ولا حاجة إلى التوسع في

الكونغولية إلى تحقيق اتفاق يجعل الاعتماد السريع للنص الدستوري وللنصوص التشريعية العالقة ممكنا. ومن شأن ذلك الاتفاق أن يفضي إلى إجراء الانتخابات المزمع عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، فإن إصلاح القطاع الأمني، وتحديد أدق، تأسيس القوات المسلحة الموحدة، وإصلاح قطاع الشرطة، يكتسي أهمية خاصة وصفة عاجلة في هذه الآونة. ويتطلب إجراء الانتخابات ظروف أمان لا يمكن ضمانها إلا من خلال نشر عدد كاف من الجنود الذين سيصبحون في المستقبل جزءا من القوات المسلحة الموحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

علاوة على ذلك، وكما لاحظت البعثة في بوكافو، فإن نشر الوحدات المشكلة من القوات الكونغولية الموحدة أمر حاسم في معالجة عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما مقاطعتي إيتوري وكيفو.

وفيما يخص الحالة في بوروندي وعقب الاتفاق بين الأحزاب السياسية على الدستور الجديد، تتضمن أولويات العمل الموافقة على النصوص التشريعية العالقة، واحترام الجدول الزمني للانتخابات إضافة إلى تحقيق تقدم مهم في عملية التسريح. ويتعين على سلطات بوروندي معالجة كل هذه المسائل، بالاعتماد على المساعدة المتواصلة والفعالة من المجتمع الدولي.

وعلى أية حال، كما أكدت بعثة المجلس في مناسبات عديدة خلال زيارتها إلى المنطقة، فإن الانتخابات عامل ضروري في العملية الانتقالية، ولكن هذه لا ينبغي أن تعتبر غاية في حد ذاتها. وحال انتهاء الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، عقب إجراء انتخابات حرة، وديمقراطية، وتحظى بمشاركة واسعة، وفي حدود الجداول الزمنية المعدة، سنبداً بمرحلة جديدة وهامة يتعين فيها على الحكومات التي انبثقت عن الانتخابات أن

وبانعقاد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وما يجري من إرساء لهياكل الحوار على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، باتت الأدوات الضرورية متوفرة لإعادة السلام إلى المنطقة وإرساء أساس التنفيذ التدريجي لخطط التنمية في المنطقة دون الإقليمية. ويتعين علينا تشجيع الحوار وتقديم التنازلات، وهما يمثلان الطريقة الوحيدة للتقدم نحو السلام.

فضلا عن ذلك، ينبغي للمجلس أن يتابع عن كثب تنفيذ النتائج التي خلصت إليها البعثة الموفدة إلى وسط أفريقيا. وأعتقد أن إمكانية إجراء استعراض فصلي ستكون مناسبة للضغط على الأطراف.

**السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** نعتقد أن الرئاسة الجزائرية لمجلس الأمن تستحق الإشادة لتنظيمها هذه الجلسة المفتوحة بشأن البعثة التي أوفدت مؤخرا إلى وسط أفريقيا، والتي تمنحنا إمكانية لتقييم نتائج البعثة، والتفكير مع الدول الأعضاء في المنظمة في الكيفية التي سيواصل بها هذا المجلس والأمم المتحدة العمل النشط بغية تعزيز السلام، والاستقرار، والتقدم في منطقة البحيرات الكبرى. وقبل أن أواصل، أود أن أشير إلى أن أسبانيا، بطبيعة الحال، تؤيد ما عبر عنه ممثل هولندا، في وقت سابق، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا التي ترأسها السفير دلا سابلير باقتدار، أوفدت في وقت معقد بشكل خاص، فمن جهة تجدد الدول الرئيسية في المنطقة، كجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، نفسها في مرحلة حاسمة من العمليات الانتقالية في كل منها، فيما يتضح أن البعد الإقليمي يحظى بأهمية متزايدة.

وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين علينا التأكيد على حاجة القوى السياسية

السفير جان - مارك دلا سابلير، على الطريقة التي أدار بها أعمال بعثة مجلس الأمن في منطقة وسط أفريقيا. فهذه البعثة تكلمت بصوت واحد، وعملت بروح الفريق. كما أن قادة المنطقة الذين التقينا بهم قد أبدوا اهتماما شديدا بالرسائل التي كان على المجلس أن يبعث بها.

لقد أوفدت بعثة المجلس في مرحلة حاسمة، حيث أن استدامة السلام والاستقرار في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ترهن إلى حد كبير بالإنجازات التي قد تحققها الأطراف الوطنية الفاعلة الرئيسية والمجتمع الدولي خلال الفترة الانتقالية هذه. وفي الأسبوع الماضي، تكلم السفير دلا سابلير عن التطورات الإيجابية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تكلم عن الصعوبات التي تعترض هذه العملية في البلدين.

ووفدي يشعر بقلق شديد إزاء التطورات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي رأينا، يتعين على بلدان المنطقة تفادي أي تدابير تتناقض مع روح إعلان دار السلام بشأن منطقة البحيرات الكبرى، والذي ينص على أن بلدان المنطقة "تؤيد تمام التأيد عملية السلام الوطنية في المنطقة وتمتنع عن أي تدابير أو بيانات أو توجهات من شأنها أن تؤثر سلبا عليها، بما في ذلك من خلال وسائط الإعلام".

وعندما زارت البعثة رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كان موضوع القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي موضع نقاش مستفيض على المستوى الملائم، وهذا ما أشار إليه كل الأعضاء في وقت سابق. وفي كل من البلدين، يُعترف بأن تلك القوات هي مصدر عدم الاستقرار في المنطقة - وهي كذلك بالفعل. ولذلك، هناك فهم مشترك بشأن الحاجة إلى إيجاد حل لموضوع القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي، وذلك بمعزل عن تصور كل من البلدين وعن تصور مجلس الأمن. وفي تقديرنا، ينبغي التوصل إلى الحل الدائم لهذه المسألة من خلال الحوار وتفعيل الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، مثل الآلية المشتركة للتحقق، والاتفاق الثلاثي، وفي ظل الاحترام الكامل لسيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية ووحدهما.

تعمل بنشاط بغية تعزيز المصالحة، والسلام والتنمية المستدامة بدعم من المجتمع الدولي. وقد بينت لنا التجربة أن الفترة التي تلي الانتخابات الأولى بعد انتهاء الصراع تأتي بتحديات كبيرة، ومن واجب الجميع، لاسيما الفائزين في الانتخابات، تقديم المصالح الوطنية على المصالح الخاصة حتى يتمكنوا من ضمان الاستقرار والتقدم في الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي في الآونة الأخيرة، رأينا مبادرات هامة على المستوى الثنائي، والثلاثي الأطراف، والمتعدد الأطراف بين الدول المعنية، وأقصد هنا إنشاء آلية التحقق المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، واستكمال الاتفاق الثلاثي الأطراف الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بين أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، علاوة على اعتماد إعلان دار السلام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب المؤتمر الدولي الأول المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ومن الأهمية بمكان أن تستخدم الدول المعنية تلك الآليات والأحكام في حل أي نزاع أو في تعزيز الثقة والتعاون داخل المنطقة برمتها، في المقام الأول، عوضا عن اللجوء إلى أي تدابير أحادية.

إن بلدان وسط أفريقيا تواجه تحديات حمة، على المستويين الوطني والإقليمي. ولذلك، كانت العزيمة السياسية لدول المنطقة - لقادتها وللقوى السياسية فيها - أمرا فائق الأهمية ولا غنى عنه بغية المضي قدما على طريق السلام والاستقرار والتنمية. ونحن على ثقة من أن مجلس الأمن سيواصل مؤازرة العمليات الجارية وتشجيعها والمساعدة على إرساء أسس السلام الدائم في المنطقة، فذلك شرط ضروري لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة.

**الرئيس:** أشكر ممثل إسبانيا على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

**السيد غسبار مارتنس** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الجزائرية على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم لفرنسا،

ووفدي يقدر على وجه الخصوص الأهمية التي أوليت للبعد الإقليمي في هذه المناقشات. فنحن نتعامل مع بلدين لديهما من القواسم المشتركة أكثر مما بينهما من نقاط الاختلاف، آخذين بعين الاعتبار تاريخهما والعلاقات التقليدية بين شعبيهما. ومطالبة بوروندي بالانضمام إلى الآليات الثنائية والثلاثية التي أنشأها رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا تستحق اهتمام البلدان المعنية، واهتمام مجلسنا كذلك.

وثمة أمثلة طيبة من الماضي، مثل الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، فهي مصدر إلهام من أجل عملية بناء الثقة بين هذه البلدان خلال المرحلة الحالية. وفي هذا الشأن، تكسني التوصيات التي قدمتها البعثة المتعددة التخصصات إلى المنطقة، التي ترأسها الأمين العام المساعد كالومو قبل عامين، أهمية كبيرة ولا بد من تنفيذها على النحو الواجب.

أخيراً، يؤيد وفدي تماماً التوصيات الواردة في تقرير البعثة. فهي تنطوي على عناصر ستساعد المجلس على مواصلة العمل مع السلطات في البلدين ومع السلطات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا سيدل على جدوى بعثتنا وعلى أنها جاءت في وقتها المناسب تماماً.

**الرئيس:** أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

وثمة عوامل أخرى تساعد على تحقيق نفس الهدف تتمثل في التعزيز المستمر لتواجد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلد؛ وقيام السلطات الكونغولية بتطوير خطة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادةهم إلى الأوطان وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، بدعم من بعثة الأمم المتحدة بصفة خاصة؛ و"عملية والونغو" الجارية، وهي ممارسة مشتركة للقوات المسلحة الكونغولية والبعثة تستهدف إعادة العناصر المسلحة الرواندية إلى الوطن.

ومن شأن استخدام الأدوات القانونية كالحظر على الأسلحة، والتوجه الأكثر استباقية من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، الذي أشار إليه سفير باكستان بشكل واضح جدا هنا - ونحن نؤيد فكرته - أن يخدم نفس الغرض أيضا.

لذلك، لا بد أن تتمتع بلدان المنطقة عن أي إجراء قد لا يؤدي إلا إلى تفاقم أوضاع متقلبة بالفعل، ويزيد من حدة التوتر بين المجتمعات المحلية فحسب.

أما بالنسبة لبوروندي، فمن الأهمية بمكان أن ينتهج المجتمع الدولي موقفاً متسقاً حيال مسألة قوات التحرير الوطنية (رواسا) تماشياً مع موقف بلدان المنطقة التي تعتبر قوات التحرير الوطنية جماعة إرهابية.

ولا بد أن تبذل كل الجهود الممكنة للتأكد من أن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي ستكون مصدر أمل جديد وليس بداية دورة عنف جديدة. لذلك، من المهم ألا يعتبر إجراء الانتخابات غاية في حد ذاتها. وينبغي أن تكون مسألة اقتسام السلطة في فترة ما بعد الانتخابات مسألة أساسية في إطار الاستراتيجية السياسية للبلدين.